ثم مات قال فهو في
نعم وفيه حكم بوجود الايمان
دون العمل يريد بقوله لم يعمل خيرا قط
عليه وقت صلوة واحدة فتركها
ثم مات او زنا فهل يخلد في النار فان قال نعم فهو مراد المعتزله وان قال لا
فهو تصريح بان العمل ليس ركنا من الايمان وكاشرط لهذا اذا ترك العمل
معترفا بوجوبه وان ترك العمل مع الجحد فهو ما ينكر بجحد الامر الضروري
المتواتر وقد ذهب ابو حنيف الى ان تارك الصلوة كافر ولم يفرق بين
من تركها جاحدا او متهاونا والصحيح ما قدمناه الدرجة الرابعة
ان يوجد التصديق بالقلب وقيل التكلم من النطق باللسان بان يقول
يقول ما ثم مومنا بينه وبين الله تعالى الصحيح انه مات مومنا اذ قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من في قلبه مثقال ذره من ايمان
وهذا قلبه مملو بالايمان ولم يشترط في حديث جبريل عليه السلام في الايمان
الا التصديق بالله وملايكته واليوم الاخر الخامسة ان يصدق بالقلب
ويساعده من العمر مهلة يمكنه النطق بكلمتي الشهاده وعلم وجوبها ولكنه
لم ينطق بها وهذا قد اختلف فيه وقدمنا ان الصحيح عندنا ان لا يكون
وقد قررنا ذلك فيما تقدم فلا نعيده السادسة ان يقول بلسانه
لا اله الا الله ولم يصدق بقلبه فلا شك ان هذا في الدار الاخره من الكفار
وانه مخلد في النار وهو في الدنيا يجري عليه احكام اهل الاسلام لان قلبه
ما يطلع عليه وعلينا ان نظن انه ما قاله بلسانه الا وهو معتقد عليه
لكن بقي امر ثالث وهو انه اذا مات له قريب مسلم في حال نفاقه ثم صح بعد ذلك

ايمانه بقلبه فهل له ميراثه منه وبالله التوفيق اذا نكح
يلزمه اعادة النكاح هكذا ينبغي ان نعمل احكام الدنيا
بالقول الظاهر طاهرا وباطنا ويحتمل ان نقال الباطن باطن ظاهر في حق
غيره لان الباطن غير ظاهر لغيره وباطنه ظاهر لنفسه بينه وبين ربه
والاظهر والاعلم عندنا الله تعالى انه لا يحل له ذلك الميراث ويلزمه اعادة النكاح
ويشبه هذه المسئلة ما اذا شهد شهود على رجل بالطلاق بحكم الحاكم بالشهادة
ورجل يعرف انهم شهود زور فهل يحل له تزويج هذه المراة قال ابو حنيفة
يجوز له النكاح استنادا لحكم الحاكم والصحيح انه لا يجوز اذ قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض
فاقضي له على نحو ما اسمع فمن قضيت له بشيء من حق اخيه فلا ياخذه فانما
اقطع له قطعة من النار وقد كان حديفة لا يصلي على المنافقين وكان عمر يتحرى
ذلك ولا يحضر اذا لم يحضر حذيفة والقول في المسئلة لا يبلغ مبلغ القطع
وان كانت هذه المسايل تذكر في الكلام وليس كل ما يذكر في الكلام
قطعيا واما هذه المسايل فقهية تبنت بالاقيسة والاخبار والعمومات
اما المرجيه الذين اعتمدوا على محض القول فقد تمسكوا بقوله تعالى فمن يعمل
مثقال ذره خيرا يره فلا خاف ولا خشا ولا ارجا فقوله تعالى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب
وتولى وعد الحصر باثبات ونفي وقوله من جا بالحسنه فله خير منها
[illegible] وهذا حجتهم الايمان اثمن الحسنات وهذه الايات تحتمله
ان يراد بها الايمان بالعقد واللسان والعمل بالاركان وان كان الظاهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)